الرقم المتسلسل	رقم الطعن	موضوع الطعن	خلاصة القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
.1	2013/1	الدفع بعدم دستورية المادة (5)من قانون المالكين والمستأجرين رقم (22لسنة 2011	بالاغلبية بعدم دستورية ما ورد في النص المتعلق بعدم جواز الطعن بالحكم المتعلق بتقدير اجر المثل	5213	2013/3/20
.2	2013/2	الدفع بعدم دستورية المادة (51) من قانون التحكيم رقم (31)لسنة 2001	بالاجماع بعدم دستورية الفقرة من المادة 51من قانون التحكيم	5217	2013/4/16
.3	2013/3	بعدم دستورية المواد (54،51،8،3) من قانون التحكيم رقم (31)لسنة 2001والماده (27) من نظام الأشغال الحكومية رقم (71)لسنة 1982والبند الثالث من الفقره(ب) من الماده (4)من تعليمات عطاءات الأشغال الحكومية لسنة 1987	بالاغلبية برد الطعن بعدم دستورية المادتين(8،3) من قانون التحكيم وعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمادتين (51و (54من قانون التحكيم وعدم القبول شكلا بالنسبة الى تعليمات عطاءات الاشغال الحكومية 1987 لعدم الاختصاص	5225	2013/6/23
.4	2013/4	عدم دستورية المادة (66/أ/2) من قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009 ، والمادة (4/ج) من نظام أصول المحاكمات في القضايا الضريبية الحقوقية رقم (3) لسنة 2010 .	بالاغلبية برد الطعن	5240	2013/9/4
.5	2013/5	عدم دستورية قانون الإنتخاب رقم (25) لسنة 2012 .	بالاغلبية عدم قبول الطعن ورده من حيث الشكل	5245	2013/10/13
.6	2013/6	النظر في قانون البلديات رقم (13) لسنة 2011 وتعديلاته وبيان ما إذا كانت هناك شبهة دستورية تعتري المواد الثانية والثالثة والخامسة والثامنة والسادسة والعشرين والثالثة والثلاثين والسادسة والاربعين من القانون المذكور.	بالاغلبية رد الطلب شكلا	5233	2013/8/1

.7	2013/7	الدفع بعدم دستورية الفقرة (ج) من المادة (11)من قانون الاسماء التجارية رقم (9)لسنة 2006	بالاغلبية عدم دستورية الفقرة (ج) من المادة (11)من قانون الاسماء التجارية واعلان بطلانها	5257	2013/12/1
.8	2014/1	الدفع بعدم دستورية قانون الانتخاب نتائج الانتخابات النيابية الدائرة الاولى محافظة العاصمة (2013))قانون الانتخاب رقم (25)لسنة 2012	بالاغلبية برد الطعن بعدم الدستورية - في حدود الاحالة -شكلا	5287	2014/5/26
.9	2014/2	قانون المالكين والمستأجرين رقم (22) لسنة 2011المادة (5)	بالاغلبية رد الطعن شكلا	5273	2013/3/2
.10	2014/3	المتضمن الدفع بعدم دستورية المادة 131/أ/1من نظام الخدمة المدنية رقم 30لسنة . 2007	بالاغلبية رد الطعن	5294	2014/7/16
.11	2014/4	الدفع بعدم دستورية الفقرة(ب) من المادة (14)من نظام موظفي وكالة الأنباء الأردنية.	عدم دستورية نص الفقرة (ب) من المادة (14)من نظام موظفي وكالة الانباء الاردنية المشار اليها واعتبارها باطلة	5301	2014/9/16
.12	2014/5	الدفع بعدم دستورية المادة (5)من قانون المالكين والمستأجرين رقم 22 لسنة 2011	-1رد الطعن بعدم دستورية الفقرتين أ وج من المادة الخامسة من قانون المالكين والمستأجرين شكلاً. -2رد الطعن بعدم دستورية الفقرة(ب) من المادة الخامسة من قانون المالكين والمستاجرين موضوعاً.	5325	2015/2/1
.13	2015/1	الدفع بعدم دستورية نص المادة (21)من قانون تطوير وادي الاردن رقم (19)لسنة 1988	رد الطعن موضوعاً فيما قُبل منه شكلاً.	5340	2015/5/11
.14	2015/2	الدفع بعدم دستورية نص المادتين(52و 54) من قانون التحكيم رقم (31)لسنة 2001	عدم قبول الطعن بالمادة 52ورده موضوعا وقبول الطعن بنص العبارة الأولى من الفقرة (ب) من المادة 54 من قانون التحكيم رقم 31لسنة 2001 شكلاً وموضوعاً والحكم بعدم	5348	2015/7/14

			دستوريتها وإعتبارها باطلة		
.15	2015/3	الدفع بعدم دستورية المواد(9 ، 10، 13) من قانون رسوم طوابع الواردات رقم (20)لسنة 2001	عدم قبول هذا الطعن بعدم الدستورية وردِّه شكلاً.	5356	2015/9/1
.16	2016/1	الدفع بعدم دستورية نظام أسواق الجملة للخضار والفواكه المعدل رقم (50) لسنة 2009.	وحيث أن المحكمة الدستورية وفقاً للفقرة الأولى من المادة (59) من الدستور تختص بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة دون غيرها فإن محكمتنا تكون غير مختصة للنظر في الطعن المقدم في هذه الدعوى بما يتعين معه رده من حيث الشكل.	5391	2016/1/1
.17	2017/1 الطعن رقم 2 2016/	الدفع بعدم دستورية نظام التكافل الاجتماعي للقضاة وموظفي وزارة العدل رقم (44) لسنة 2015.	رد الطعن	5447	2017/3/1
.18	2017/2 الطعن رقم 2016/3	الدفع بعدم دستورية المواد (9و10و13) من قانون رسوم طوابع الواردات رقم (20) لسنة 2001.	رد الطعن شكلاً بالنسبة للمادة (9) من قانون رسوم طوابع الواردات رقم (20) لسنة (2001)، ورد الطعن موضوعاً بالنسبة للمادتين (10 و 13) من القانون المذكور	5447	2017/3/1
.19	2017/3 الطعن رقم 2017/1	الدفع بعدم دستورية المادة (59) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية.	رد الطعن موضوعاً.	5455	2017/4/16
.20	2017/4 الطعن رقم 2017/2	الدفع بعدم دستورية الفقرة 2 من المادة 46 والمادة 52 من قانون نقابة المحامين النظاميين وتعديلاته رقم (11) لسنة 1972.	عدم دستورية المادتين (2/46و52) من قانون نقابة المحامين رقم (11) لسنة 1971	5474	2017/8/1

.21	2017/5. الطعن رقم 2017/3	الدفع بعدم دستورية النظام المعدل لنظام الضريبة الخاصة على المبيعات رقم (97) لسنة (2016)، المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم (5413) الصادر بتاريخ 2016/8/1.	1- عدم دستورية العبارة الواردة في نهاية منطوق المادة (1) من نظام الضريبة الخاصة المعدل رقم (97) لسنة 2016 ونصها: (ويعمل به اعتباراً من 2016/6/21) . 2- رد الطعن فيما زاد عن ذلك. 3- اعتبار هذا الحكم نافذاً من تاريخ صدوره.	5479	2017/8/30
.22	2017/6 الطعن رقم 2017/4	الدفع بعدم دستورية النظام المعدل لنظام الضريبة الخاصة على المبيعات رقم (97) لسنة (2016)، المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم (5413) تاريخ 2016/8/1 باعتبار النظام المطعون فيه قد تقرر سريانه بأثر رجعي.	وحيث أن أحكام المحكمة الدستورية هي أحكام نهائية غير قابلة للطعن وملزمة لجميع السلطات و الكافة فإن قرارها هو قولٌ فصلٌ لا يقبل التأويل أو التعقيب من أي جهة كانت وله حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيه مرة أخرى، مما يتعين معه عدم جواز النظر بهذا الطعن ورده شكلاً لسبق الفصل في موضوعه.	5484	2017/10/16
.23	2018/1	الدفع بعدم دستورية الفقرتين (ج/4) و(د) من المادة (3) من قانون المنافسة غير المشروعة والأسرار التجارية رقم (15) لسنة 2000.	الحكم برد الطعن موضوعاً	5509	2018/4/1
.24	2018/2	الطعن بعدم دستورية المادة (15) من قانون استقلال القضاء رقم (29) لسنة 2014 وتعديلاته .	1- الحكم بعدم دستورية عبارة (أو إنهاء خدمته اذا لم يكن مستكملاً مدة الخدمة اللازمة، لإحالته على الاستيداع أو التقاعد) الواردة في القسم الأخير من الفقرة (ج) من المادة (15) من قانون استقلال القضاء رقم (29) لسنة (2014) . 2- رد الطعن بالنسبة لباقي فقرات المادة (15) المشار اليها .	5514	2018/5/16

.25	2018/3	الدفع بعدم دستورية المادة (57/و/2) من قانون الضريبة العامة على المبيعات المعدل رقم (29) لسنة 2009.	الحكم بدستورية النص المشار إليه بأعلاه، ورد الطعن موضوعاً.	5523	2018/7/1
.26	2018/4	الدفع بعدم دستورية الفقرة (ج) من المادة (66) من قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) النافذ من تاريخ 2015/1/1.	الحكم بدستورية الفقرة (ج) من المادة (66) من قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) ورد الطعن موضوعاً .	5527	2018/8/13
.27	2018/5	بعدم دستورية المادة (28/أ) من قانون الكهرباء العام المؤقت رقم (64) لسنة 2002 حول الترخيص لشركات توزيع الكهرباء خلافاً لأحكام المادة (117) من الدستور التي أوجبت عند منح أي امتياز يتعلق باستثمار المناجم أو المعادن أو المرافق العامة أن يصادق عليه بقانون	رد الطعن بالمادة (35) من قانون الكهرباء المطعون بها شكلاً ورده موضوعاً بالنسبة للطعن بالمادة (28/أ) من القانون ذاته.	5531	2018/9/17
.28	2018/6	الدفع بعدم دستورية قانون الكهرباء العام المؤقت برقم (64) لسنة 2002 وبعدم دستورية الفقرة (ج) من المادة (44) من القانون	1- الحكم بدستورية قانون الكهرباء العام المؤقت رقم (64) لسنة 2002 2- الحكم بدستورية الفقرة (ج) من المادة (44) من قانون الكهرباء المؤقت 3- رد الطعن بجميع اسبابه موضوعاً	5534	2018/9/27

.29	2018/7	الدفع بعدم دستورية الجزء الأخير من المادة (72) من قانون ضريبة الدخل رقم (34) لعام (2014) ونصه (ولا تكون إجراءات التصحيح خاضعةً للطعن).	الحكم بعدم دستورية الجزء الأخير من المادة (72) من قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014 ونصه (ولا تكون إجراءات التصحيح خاضعة للطعن) وإعادة مقدار الرسم الذي استوفي من الطاعنة لأنها محقة في طعنها.	5549	2018/12/16
.30	2019/1	الدفع بعدم دستورية الفقرة (أ) من المادة (11) من قانون الاستملاك رقم (12) لسنة (1987) وما طرأ عليه من تعديلات، بداعي مخالفتها لأحكام المادة (11) من الدستور .	الحكم برد الطعن	5586	2019/7/7
.31	2019/2	الدفع بعدم دستورية الفقرة (5) من المادة (170) من قانون أصول المحاكمات المدنية رقم (24) لسنة (1988) النافذ ، والفقرة (2) من المادة (178) من ذات القانون ، بحجة أنّ حكم هاتين الفقرتين، يخالف أحكام المواد (1/6، 1/101، 1/128) من الدستور	الحكم برد الطعن	5599	2019/10/1
.32	2019/3	الدفع بعدم دستورية نظام مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (40) لسنة (2014) والمادة (12) منه بجميع فقراتها	الحكم برد الطعن	5606	2019/11/17